رهانات مواجهة الهجرة السرية في دول المغرب العربي في ظل جمود الاتحاد المغاربي

الدكتور بن غربي ميلود
أستاذ محاضر قسم أ
كلية الحقوق العلوم السياسية
جامعة الجلفة

ملخص:

من المؤكد أن دول المنطقة المغاربية ستكون أكثر قوة في مواجهة تحدي الهجرة غير الشرعية ، لو كان الاتحاد المغاربي موجودا حقا، حيث يحتاج اتحاد المغرب العربي إلى تبني استراتيجيات شاملة في مختلف المجالات ، خصوصا بعدما آلت إليه الأوضاع على إثر ثورات الربيع العربي،اذ بات الإصلاح السياسي ضرورة ملحة لتفعيل الإتحاد المغاربي .هذا ما تعالجه الدراسة الموسومة ب: رهانات مواجهة الهجرة السرية في دول المغرب العربي في ظل جمود الاتحاد المغاربي.

Le resumé :

Les pays du Maghreb seront certainement plus forts face au défi de l'immigration clandestine. Si l'Union du Maghreb existait vraiment en adoptant des stratégies globales dans divers domaines surtout après les révolutions du printemps arabe par conséquent les réformes politiques sont une nécessité urgente pour activer l'Union du Maghreb .C'est ce que décrit l'étude : Les paris de la lutte contre l'immigration clandestine dans les pays du Maghreb à la lumière de l'impasse dans laquelle se trouve l'Union du Maghreb.

مقدمة

لم يعد بالإمكان إستمرار الوضع المغاربي على ما هو عليه الوضع الحالي، نظرا لتكلفته الباهضة سياسيا وإقتصاديا و إجتماعيا وأمنيا، وبالنظر كذلك للتطورات والأحداث الأخيرة والتي تجلت بثورات الربيع العربي. وتداعياتها على تزايد ظاهرة الهجرة السرية فهذه المنطقة ليست مجرد كتلة جغرافية ممتدة بين القارتين الافريقية والاوروبة ، بل فضاء حضاري وتاريخي فلا بد إذن لأي تفكير في حاضرها ومستقبلهما، أن لا يسقط هذه الأبعاد من حساباته من أجل التوصل إلى الشروط الضرورية والموضوعية لقيامهما وتفعيل دورها، وهو ما سنحاول رصده من خلال التعرف على اهم الرهانات الملقاة على عاتق دول اتحاد المغرب العربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية لا سيما في ظل الشلل الذي تعرفه مؤسسات الاتحاد المغاربي .وذلك في ثلاث مباحث، يتناول المبحث الاول اهمية تفعيل العمل المغاربي المشترك بإعتماد حلول و إستراتيجيات قانونية و إجتماعية و إقتصادية متكاملة.

اما المبحث الثاني فيتطرق للتنسيق المغاربي في مجال مكافحة الهجرة السرية ومعوقاته . ويرصد المبحث الثالث تدعيات أزمة مالي وثورات الربيع العربي على ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية.

المبحث الاول : اهمية تفعيل العمل المغاربي المشترك بإعتماد حلول و إستراتيجيات قانونية و إجتماعية و إقتصادية متكاملة.

من غير الممكن تفعيل إتحاد المغرب العربي من دون طرح حلول واقعية و تبني إستراتيجيات مستقبلية من شأنها الحيلولة دون نكوص الإتحاد المغاربي، و هي من دون شك تشمل كافة مجالات التعاون و التكامل.وليس مكافحة الهجرة غير الشرعية فحسب.

1/ إقرار استراتيجيات في المجال الإقتصادي

يعتقد العديد من المحللين الإقتصاديين بوجود منهاج عملي للتكامل على أساس إقتراح بدائل و إستراتيجيات تتمثل في خطوات متدرجة يتم من خلالها وضع آليات جديدة بالإضافة إلى تحديث و تطوير الآليات القطرية الحالية. فالتكامل الإقتصادي لا يقتصر على الجانب التجاري و التسويقي، بل يبنى على أسس الإستثمار والإنتاج الإقليمي بمواكبة الأنشطة التسويقية و هو ما يستلزم إتمام التكامل بناء على معايير تحقيق المنفعة المتوازنة لكافة الأطراف و تفعيل دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل و خلق ثقافة إيجابية بين مواطني أقطار المغرب العربي[1]. و دفع النقابات المهنية لتغيير أسلوبها و ثقافتها من الطور التنازعي المطلبي إلى المجال التشاركي البناء و هو ما يعتبر الأداة الفعلية لإشراك الأطراف في مختلف الحوارات على المستوى القطري أو المغاربي[2] هذا و يقترح البعض مايلي:

بلورة استراتيجية تكامل وإندماج إقتصادي، و ذلك من خلال تطوير وتوسيع الشراكة البينية بين الدول المغاربية عبر المشاريع المشتركة المغاربية آخذين بعين الإعتبار حجم السوق المغاربية و الموارد المتوفرة و الكامنة، لإقامة تكامل صناعي مغاربي يكون دعامة لتنمية مغاربية يمكن معها مجابهة الشركاء و الإمتناع عن التعامل الإنفرادي بل توظيف عملية التنافس الأوروبي-الأمريكي على منطقة المغرب العربي لصالح الدول المغاربية عبر تفعيل دور الإتحاد المغاربي ضمن السياق الدولي الأخر المتشكل و الذي مرده أنه لا وجود لدول ضعيفة ومفككة في عالم تسوده التكتلات الإقتصادية الكبرى[3].

العمل في كافة المجالات التنموية بما يمكن من تحقيق الإندماج فيها مثل

البنية التحتية من (الطرقات، نقل جوي، الطرق السيارة، و سكة الحديد) و إستكشاف المياه و بناء السدود لإستغلال الموارد المائية الموجودة، و هي مجالات يمكن للقطاع العمومي أن يبادر بها، بما يمكن القطاع الخاص فيما بعد من القيام بالدور المنتظر منه فيها[4].

إستحداث شبكة من المؤسسات التمويلية يمكن التعامل معها على المستوى المغاربي، يتوخى فيها حماية المودعين و الملاك و المستثمرين بغية الإنطلاق في تجسيد المشاريع المشتركة التي تضمن المصالح المتبادلة، الأمر الذي يساعد على تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تستوجب الأعداد المتزايدة من الطاقات البشرية و بالتالي القضاء على البطالة تدريجيًا[5].

ضرورة إيجاد الظروف السياسية و الإطار التشريعي اللازم لضمان الإستثمار و تأمين التجارة الخارجية لتحقيق تلك الأهداف و تأهيل البنى التحتية، و إستحداث الخدمات الراقية و الحديثة لإستقبال السلع و تخزينها، و تأهيل القطاع البنكي و وضع نظام متطور لضمان و تشجيع الصادرات، و وضع قاعدة معلومات إقتصادية بمساعدة المستثمرين و القيام بالدراسات الإستراتيجية لإستكشاف و تشخيص المشاريع ذات الصفة التنموية[6].

وذلك ما قد يحتاج إلى توحيد التشريعات و القوانين المتعلقة بنظام استغلال الموارد بدءًا من القوانين إلى تنظيم الملكية و طرق إستغلالها وكيفية إنتقالها في المجال الإتحادي، مرورًا بتوحيد أسعار الضرائب على السلع و تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي ، وصولاً إلى توحيد جهات تحصيل الضرائب الجمركية و إعتماد مبدأ المعاينة العشوائية للبضائع و السلع المستوردة و المصدرة وكذلك إلغاء الإزدواج الضريبي على أن يتم لاحقًا الإتفاق على تعرفة جمركية موحدة لضبط واردات الدول الأعضاء بين العالم الخارجي وبالتالي المساهمة في إنفتاح الأسواق المغاربية على بعضها البعض[7].

تشجيع نشاطات بعض المشروعات الحيوية و تحويلها إلى مشروعات إقليمية و تجسيدها على أرض الواقع المعاش، و ذلك برصد الإمكانيات المادية و البشرية المتوفرة في كل بلد و العمل على الإستفادة منها لباقي الدول الأخرى، و ذلك تحت إشراف هيئة مركزية مستقلة عن حكومات الدول الأعضاء، على أن تدار وفق أسس إقتصادية سليمة بعيدة عن الإعتبارات السياسية و بذلك تساهم في خلق سوق موحدة لهذه النشاطات تخلو من كل الحواجز و الجمارك و القيود[8]. و

هو ما سيؤدي إلى أن يكون أحد الدوافع الهامة لإمكانية التخصص بين الأطراف المساهمة بناء على المزايا و المواد المتوفرة لدى كل طرف و بالتالي يتم تقسيم العمل بين هياكلها الإنتاجية و الخدماتية[9].

توجيه الإستثمارات نحو القطاعات الهامة التي تحتاج إليها الجماهير المغاربية و خاصة الإنتاج الغذائي عن طريق تشجيع القطاع الزراعي إذ يشكل قطاعًا إستراتيجيًا حيويًا، حيث يمكن أن يستوعب ما يفوق 50% من اليد العاملة في دول المغرب العربي، و بالنظر إلى أن الزراعة أصبحت سلاحًا خطيرًا جعل كل بلد يفكر في أمنه الغذائي محاولاً تأمين عجزه، و من هنا يمكن تدعيم المشاريع الخاصة بتغطية العجز الغذائي بدول الإتحاد من خلال محاولة الإستفادة من الصحراء الكبرى التي تمثل 6/5 من المساحة الإجمالية لدول المغرب العربي وذلك عن طريق إستصلاح الأراضي و تدعيم الفلاحة الصحراوية و الرش المحوري والزراعة المحمية لتأمين الغذاء و خاصة الحبوب التي تعتبر المادة الغذائية لأغلب شعوب المنطقة و التي تستورد حاليًا من الخارج، كذلك يمكن إستغلال المياه الجوفية في السقي كما يمكن الإستفادة من الطاقة الشمسية لكهرباء الصحراء[10].

ضرورة توثيق الروابط بين المجموعتين المغاربية و الأوروبية لرفع التحديات التي يواجهانها من خلال العمل على بروز قطب إقتصادي أوروبي- مغاربي متضامن قادر على أن يكون نِدًا للأقطاب الأخرى الهامة على الساحة الإقتصادية العالمية، فالتحديات المشتركة الناجمة عن الأزمة الإقتصادية العالمية تستوجب من هذين المجموعتين المزيد من العمل المنسق من أجل حلول مشتركة في إطار شراكة متضامنة[11]. فمجموعة الدول (5+5) قادرة على تحقيق الشراكة الأوروبية المغاربية وعلى إنجاز المصالحة بين دول إتحاد المغرب العربي طالما أن (5+5) تمثل حاضنة لمصالح و أهداف مشتركة لكلا الطرفين.

2/ إعتماد إستراتيجيات إجتماعية و ثقافية

تبني مخططات ثقافية في دول الإتحاد: إن تحقيق مجتمع مغاربي قوي بتنمية إجتماعية وثقافية متكاملة يتطلب وضع مخططات مغاربية تؤكد مايلي:

ضمان تعليم أساسي شامل عالي الجودة لاسيما للإناث

تطوير التعليم العالي للقيام بدوره الأساسي في بناء مجتمع المعرفة و الإستجابة لمتطلبات الفضاء الإقتصادي المحلي و الإقليمي و العالمي.

القضاء على الأمية نهائيًا، و توفير فرص التعليم و التكوين مدى الحياة لخريجي النظام التعليمي في عالم يتسم بتفجر ينابيع المعرفة الجديدة، و بتغيير ثقافي متسارع.

التركيز على معايير الجودة و تطوير المناهج التعليمية و طرق تقيمها و التدريب الأفضل، و حسن إدارة المعلمين و تحفيزهم على العمل، من خلال تلاقح الأفكار و الخبرات و التقنيات و المناهج التربوية[12].

تحسين الوضع الإجتماعي و فرص الربح للعاملين في ميادين العلم و المعرفة و الإبتكار و في مقدمة هؤلاء المعلمون و المشتغلون في المهن العلمية و التقنية و التربوية.

تعزيز الروابط بين خبراء المغرب العربي المقيمين في الداخل و الخارج، و إقامة قنوات فعالة للإتصال معهم، و توفير تسهيلات لهم لزيارة بلدانهم،و إستخدام تقانات المعلومات و الإتصالات لتسهيل تبادل المعارف بينهم كوسيلة ذات أثر كبير لتخطي الحدود الجغرافية في وقت اصبح فيه الإسراع وسيلة في إكتساب المعرفة و تكوين المهارات الإنسانية المتقدمة[13].

السعي إلى تشجيع و توعية المجتمع المدني و الشعوب في جميع الدول المغاربية بإتخاذ إجراءات ملموسة، هدفها إستعادة زمام المبادرة للتغلب على التنافس الإقتصادي و السياسي بين الأنظمة، كما يمكنها السعي إلى غرس وعي مغاربي حقيقي بالتركيز على اهمية وجود مغرب كبير مندمج و آمن يخلق الفرص و يوظف المؤهلات لبناء المستقبل الواعد و الفاعل الرئيسي في هذا الخيار هو المجتمع المدني الذي يمكن أن يتجاوز السياسات الحكومية، فيكون القاعدة التي ينطلق منها لبناء كيان مغاربي موحد[14]، حيث يتم توظيف الثقافة لتحقيق تماسك الجبهة الداخلية للمجتمعات المغاربية، و ذلك بالتفكير في بعث مجلس وزاري مغاربي للثقافة ، نظرًا لأهمية وضع برامج إتحادية في المجال الثقافي ترمي إلى تجذير الإنتماء للهوية العربية و الأمازيغية في أبهى مظاهرها والمبنية على الإعتدال و التسامح و الإنفتاح على الأخر، مع تكريس النهج العقلاني[15] ، و العلمي الذي يتميز به رافد الثقافة المغاربية.

ب- الإعتراف باللغة الأمازيغية في دول الإتحاد المغاربي: إلى حدود 2001، تاريخ الإعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية في المغرب وجعلها لغة وطنية بالجزائر في 2002، ظلت الثقافة المغاربية منحازة إلى تقسيم كلاسيكي بين ثقافة عامة تعبر فيها اللغة العربية و اللغات الأجنبية و بين ثقافة شعبية تعبر عنها الأمازيغية و الدارجة في جل دول إتحاد المغرب العربي:<< و هكذا أعطتنا الثقافة الأولى

ثقافة النخب العالمة التي تقترح نفسها لتكون في موقع السيادة السياسية و الإجتماعية والإقتصادية، و أعطتنا الثقافة الثانية ثقافة السواد الشعبي الذي يمنح من الفلكلور و يعيد انتاجه خارج كل رعاية رسمية[16]>>.

في الماضي كان ينظر إلى مطالب الأمازيغ بعين الشك والريبة والإتهام بالتفرقة بل إن الزعيم الليبي الأسبق معمر القذافي كان لهم بالتنكيل وتعي دول أخرى مثل المغرب و الجزائر حجم المشكلة و الأبعاد التي يمكن ان تتخذها مستقبلاً بعدما بدأت ترتفع أصوات تنادي بحقوقها التاريخية ومستعدة لمواصلة النضال[17]. و حاولت الحكومات المغربية وضع مخططاتها الإنفتاحية، بأن لبت بعض المطالب فأقدمت على تعليم اللغة الأمازيغية في المدارس الإبتدائية، و إن كان المشروع يتعطل لغياب التجربة الكافية، ثم إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتخصيص حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية.

و تتبع الجزائر خطوات النظام المغربي و إن كان بتريث خوفًا من أي مغامرة لاسيما بعدما بدأ سكان منطقة القبائل يراهنون على القوة في إسماع صوتهم بدليل ما حدث من عصيان بمنطقة القبائل ما بين أفريل/نيسان 2001إلى 2003 [18]، و قد أنشئت الجزائر على آثر ذلك المحافظة السامية للغة الأمازيغية، كما غدت هذه اللغة تدرس في الأطوار التعليمية المختلفة بالمناطق التي يتواجد فيها الأمازيغ علاوة على جعلها إحدى التخصصات الجامعية المعتمدة مثلها مثل اللغة العربية و أدابها كما كانت الجزائر أول دولة مغاربية بثت قناة تلفزيونية ناطقة بالأمازيغية تلاها المغرب و ستسير في نهجهما من دون ريب باقي الدول المغاربية خصوصًا دول الربيع العربي.

فقد إعترف النظام التونسي الجديد الذي نجم عن سقوط نظام زين العابدين بن علي بالهوية و الثقافة الأمازيغية التي طالما تم تهميشها و إقصاؤها حيث ينتشر الأمازيغ في الجنوب مثل قابس و جزيرة جربة و مدنين وتطاوين، و في الشمال الغربي، بالإضافة للعاصمة و العديد من المدن التونسية الأخرى، و كذلك بالمهجر و الشيء ذاته يمكن التأكيد عليه فيما يخص الحالة الليبية بعد ثورة 17 فيفري 2011 حيث يتوجه الليبيون إلى بلورة تصور يؤسس إلى بناء دولة القانون و المؤسسات وتكريس مشاركة كل أطياف الشعب الليبي في المساهمة الفعالة في إزدهار ليبيا خصوصًا الأمازيغ منهم الذين يقطنون جبل نفوسة و زوارة وغدامس وكذلك الصحراء الكبرى[19] .

تهدف المطالب الأمازيغية في الدساتير المغاربية إلى تحصين الأمازيغية هوية و لغة

و ثقافة و الحفاظ عليها و ضمان حمايتها القانونية وإشعاعها في المجتمع على كافة المستويات، و رغم أن هذه المطالب قد تم رفعها و توضيحها، سعيًا إلى خلق الإجماع الوطني المطلوب حولها بإعتبارها مطالب ديمقراطية لا تنفصل عن المشاريع الديمقراطية في دول اتحاد المغرب العربي، كما أنها جزء من الإلتزامات التي تعهدت الدول المغاربية بإحترامها في إطار تفاعلها مع المطالب الحقوقية داخليًا و مع نداءات المنتظم الحقوقي الدولي[20].و بالإعتراف باللغة الأمازيغية وترسيمها في دول الإتحاد سيسهم في إرساء الوحدة الوطنية في هذه الدول، كما سيعطي للإتحاد المغاربي بعدًا أخر و هو البعد الأمازيغي.

3/ تحيين النصوص القانونية

إن التفكير السياسي و القانوني المغاربي ينصب حاليًا حول السبل الكفيلة بترسيخ مساره و فتح المزيد من الأفاق المستقبلية أمامه، حيث سيتوزع الجهد المغاربي في هذه المرحلة على محاور متعددة و متحدة في الأهداف فهناك إتفاق من أجهزة الإشراف على أن يشمل ذلك مستقبلاً ثلاثة محاور أساسية هي: إقرار الإصلاح المؤسساتي المغاربي المرتقب و التركيز على أولويات واعدة بالإضافة إلى زيادة تجذير الإتحاد في محيطه الطبيعي، بغاية رفع التحديات المحيطة من منطلق شمولي جماعي[21]، و ذلك بتبني مايلي:

إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للإتحاد و تحيينها عن طريق بروتوكولات التطبيق و ملاحق و أجال لتنفيذ الأهداف المسطرة عبر فترات زمنية محددة، منطلقين من الواقع المغاربي، و ذلك لكي تتماشى مع المستجدات بدول الإتحاد و الأخذ في الحسبان التطورات على المستويين الجهوي و الدولي، و ذلك قصد تلافي، النقائص و الثغرات[22].

الحث في النصوص المعدلة مستقبلاً على أن تنفذ القرارات المتخذة بمجلس الرئاسة فور التصويت عليها، من دون الرجوع إلى التشريعات الداخلية، و ذلك لأن مجلس الرئاسة ممثل للدول الأعضاء، يعتبر الهيئة العليا غير الوطنية، و التي يمكن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ، مالم تتعارض مع القوانين الداخلية للدول الأعضاء و من هنا وجب تكييف القوانين الداخلية للدول الأعضاء بما يكفل الإستفادة القصوى من القرارات المصيرية و الداعمة للتوجه الوحدوي المغاربي[23].

إقرار الإصلاح المؤسساتي و يتمثل بالخصوص في تولي مجلس الرئاسة البت في مسألة التخفيف من قاعدة الإجماع في إتخاذ القرارات ذات الصبغة غير الإستراتيجية مثلما سبق أن إقترح مجلس وزراء الخارجية، و يشمل مشروع الإصلاح كذلك إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس وزراء الخارجية و للجان الوزارية

المتخصصة للتعهد بالمشروع الإندماجي المغاربي ، و من جهة أخرى كان التفكير مستمر في إمكانية إنتخاب أعضاء مجلس الشورى مغاربيًا و إعطائه صلاحيات تشريعية أوسع، ما إنفكت تنادي به هذه المؤسسة المغاربية[24].

و من جهة أخرى بدأت الأمانة العامة منذ مطلع 2007 و بإشراف مجلس وزاراء الخارجية في تجميع فرق العمل و تقليص عددها من 114 إلى 44 فقط مع التأكيد، رغم التجميع، على إستمرارية العمل الإتحادي ونجاعته و التصرف المحكم في الموارد البشرية و غيرها[25].

تحديد ولاية الأمين العام بثلاث سنوات و جعلها محصورة و غير قابلة للتجديد ، تتادولها الدول المغاربية وفقًا للترتيب الهجائي، إذ من غير المبرر أن يتم إحتكار هذا المنصب من قبل مواطني دولة واحدة و ما يمكن إراده عن هذا المنصب يمكن تعميمه على مختلف المناصب العليا في باقي أجهزة إتحاد المغرب العربية. و لعل هذا الطرح قد ينطبق أيضا مع حاجة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث أن دوله في خلافات دائمة و مستمرة حول تولي تلك المناصب الحساسة و المهمة في المجلس.

و قد لا نجافي الصواب حينما نعتبر أن الجامعة المغاربية والأكاديمية المغاربية للعلوم تتقاطع أنشطتها و أغراض إنشاؤهما في أكثر من موضوع و عنصر زيادة على بنيتهما الادارية المتماثلة تقريبًا ولهذا قد يكون من الأفضل دمج هذين الجهازين في جهاز واحد من دون أن يطرح ذلك أي إشكال طالما ان مقر الجهاز الوليد سيظل في طرابلس و إنشاء منظمة التربية و العلوم و الثقافة المغاربية يكون مقرها مدينة الجزائر تماثل هذه المنظمة في صلاحياتها منظمة التربية و العلوم و الثقافة الموجود مقرها في تونس، وإنشاء محكمة مغاربية لحقوق الإنسان لا تنافس بطبيعة الحال الهيئة القضائية المغاربية المتواجدة في موريتانيا في صلاحياتها و إختصاصاتها يكون مقرها في إحدى المدن الليبية كمدينة بنغازي و ذلك إقتفاءًا بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الموجود مقرها بستراسبورغ في فرنسا.

المبحث الثاني : التنسيق المغاربي في مجال مكافحة الهجرة السرية .

ظاهرة الهجرة السرية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الامنية الحديثة التي تواجه بلدان المغرب العربي، فالحضور المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعتبر منبع تهديد، فهو مرتبط دائمًا بعصابات التهريب و الجريمة المنظمة، و هذا ما يشكل حالة من اللأمن، كما تسهل للمنظمات الإجرامية و العصابات المعادية بالتوغل إلى داخل البلاد المغاربية أو

العكس أي إفلات الإرهابيين، و تنامي الصراعات القبلية و العقائدية و الطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم عند حدوث خلافات بينهم في المخيمات التي تأويهم ، كما أن عمليات الطرد إذا لم تتخذ وفقًا للإجراءات المناسبة، تعرض الدول التي تقوم بها إلى إنتقدات من الرأي العام الدولي[26].

هذا و يمكن لهذه الظاهرة أن تؤدي إلى صراع دبلوماسي بين الدول مثل ما وقع بين المغرب و إسبانيا التي تضغط على المملكة المغربية من أجل تشديد الرقابة على حدودها و تتهمها بالضلوع في تسهيل مهمة المهاجرين غير الشرعيين مما أدى إلى صدام سياسي بين المملكتين في العديد من المرات[27].

و يعود تفاقم مشكل الهجرة السرية أو غير شرعية من الناحية الاجتماعية و السياسية إلى النصف الثاني من تسعينات القرن المنصرم، حيث تمت تجارة ضخمة ضمت شبكات منظمة تشتغل بين الجنوب الإسباني و الشمال المغربي تقيد الإحصائيات أنه تم العثور على 3286 جثة عند شواطئ المضيق، و ذلك ما بين عامي 1997 و 2001، حيث أنه إذا تم التسليم بأن نسبة الجثث المتمثلة بالنسبة إلى المختفين هي واحد على ثلاثة، فهذا يعني أن هناك أكثر من 100000 مهاجر قضوا في المضيق خلال خمس سنوات، و قد أخذت عمليات الإيقاف للمهاجرين تتصاعد بشكل غير متوقع[28]. سنة بعد أخرى ففي سنة 1999 كان العدد في حدود ثمانية آلاف، و في سنة 2002 بلغ عدد الموقفين 16 شخص، و ألقي القبض على 378 مهربًا، في السنة ذاتها، و يبلغ متوسط سعر أو تكلفة عبور مضيق جبل طارق بالنسبة لهؤولاء المهاجرين ما بين 1220 يورو ولكن السعر قد يصل إلى 1830 يورو للمهاجر الواحد و هو ما يعتبر تجارة مربحة لتلك العصابات المنظمة التي تعتمد كذلك إلى إرفاق كل مهاجر سري بكميات من المخدرات لينزلها معه بمجرد أن يطأ الأراضي الإسبانية في حال وصوله إليها سالمًا[29].

و بوجود جهة ثانية لا تقل إشتعالاً عن الجهة الإسبانية و المتمثلة في جنوب إيطاليا، بدأت كل من تونس و ليبيا و الجزائر تدق ناقوس الخطر ولحل هذه المعضلة فقد دعت الجزائر لإيجاد حلول واقعية و دائما- كما تتصورها وزارة داخليتها - لمشكلة الهجرة غير الشرعية،وهذا إطار تعاون مستمر جهويًا ودوليًا (جنوب – جنوب) مؤكدة على أهمية الحكم الرشيد داخل كل قطر!! يقوم على محاربة شبكات تهريب البشر، التي تستغل فقر و معاناة الأفرقة إلى جانب الحرص على تطبيق القوانين في مجال مراقبة الهجرة السرية ، بشكل يحفظ

كرامة و حقوق المهاجرين، و أكدت أن الظاهرة تمس كل البلدان المغاربية، و أن علاجها ينبغي أن يتم بعيدًا عن أي مساومات سياسية، و أن حجم الظاهرة يتجاوز إمكانيات بلد واحد و لا يمكن حلها بمبادرات فردية معبرة عن استعدادها للمساهمة في علاج المشكلة، داخل إطار يراعي كل مسببات المشكلة[30] ، و كذلك التحاور حول إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم أو إلى الدول التي هاجروا منها و عليه لابد من التفكير المشترك المغاربي الأوروبي لإيجاد إستراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات متعددة إقليمية عالجت هذا الموضوع، ففي لقاء 23 /11/ 2004 لمجموعة 5+5 (خمسة زائد خمسة) في مدينة وهران الجزائرية، بلدان المغرب العربي الخمسة الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا و البلدان الأوروبية التالية :فرنسا إسبانيا إيطاليا، البرتغال، مالطا، ركز اللقاء على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية و أن تظهر العواصم المغاربية مزيدًا من التشدد في مراقبة الأعداد الهائلة للوافدين من إفريقيا[31] وفي إجتماع وزراء الدفاع لمجموعة 5+5 في باريس في 21/ 12/ 2004 تم الإتفاق على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير الشرعية و هو ما تم كذلك في المنتدى البرلماني الثاني الأورو-متوسطي الذي إنعقد بتاريخ 21 ماي2005 الذي تعرض إلى الإشكالية ذاتها، و أبدت الدول المغاربية المشاركة إستعدادها لتطوير مبادرة التعاون المتعدد الأطراف بهدف ترقية الأمن المشترك[32].

لكن هناك تمويه من وزارة الداخلية الجزائرية بإدعاء أن الجزء الأكبر من حل مشكل الهجرة السرية الأفريقية يكون على المستوى الجهوي والإقليمي فالمعروف أن المهاجرين الأفارقة يمرون عبر التراب الجزائري للولوج إلى الأراضي التونسية والمغربية ، بعدما يعبروا الصحراء الجزائرية الكبرى التي لديها حدود طويلة مع تلك الدول الإفريقية كان يفترض أن النظام الجزائري يحكم مراقبتها، ثم إن وصول أولئك الأجانب إلى الحدود التونسية والمغربية بعد قطعهم مئات الكيلومترات داخل الدولة الجزائرية يطرح العديد من التساؤلات؟!

و قد باتت وزارة الداخلية الإسبانية تؤكد أن عدد المهاجرين السريين في تناقص، حيث بلغ عدد المهاجرين السريين الأفارقة الذين وصلوا إلى إسبانيا خلال سنة 2009 حوالي 7285 مهاجرًا فقط، مقارنة بـ 13.425 في سنة 2008 فعدد المهاجرين الذي وصلوا إلى جزر الكناري الإسبانية كان الأقل منذ عشر سنوات و يعزى سبب هذا الإنخفاض في المقام الأول إلى الإجراءات الأمنية وتسارع عمليات تسفير المهاجرين إلى بلدانهم،

ناهيك عن الصرامة من بعض دول إتحاد المغرب العربي[33]. غير أن الوضع عاود التدهور بعد الإنكشاف الامني في ليبيا وتونس على إثر ثورات الربيع العربي والتدخل الفرنسي في مال

المبحث الثالث : تدعيات أزمة مالي وثورات الربيع العربي على ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية .

تجاور مالي بلدين مغاربيين هما الجزائر وموريتانيا، كما أن لديها علاقات تاريخية وطيدة مع كل من ليبيا والمغرب، وسكانها يتوزعون على عدد كبير من المجتمعات الاثنية و القبلية بيدا أن اللغة الرسمية هي الفرنسية و تدين أغلبية السكان فيها بالإسلام نحو 75% والبقية تتوزع على الديانات الافريقية والمسيحية . شهدت مالي قيام ممالك وحضارات مميزة في القرون الوسطى، خضعت للاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر وحصلت على استقلالها في عام 1960 وعانت منذ استقلالها عدم استقرار سياسي[34]. وعلى اثر ثورات الربيع العربي ظهرت اولى الحركات الجهادية الطوارقية على يد زياد آغ غالي الذي أعلن عن مشروعه في إقامة الخلافة الاسلامية ، و تطبيق الشريعة وفق مفهومه بعد ما شن حربا على حركة تحرير ازواد ، و على قوات الجيش المالي بعد تحالفه مع فروع القاعدة في الصحراء الكبرى. أدركت فرنسا لعبة الدومينو التي تلعبها الجماعات الارهابية في مالي فإن سقطت مالي في ايديها ستسقط دول أخرى إن عاجلا أو آجلا، وعليه فقد كان هدفها من تدخلها العسكري الذي أتى بعد تفويض من الامم المتحدة لدرء أي عدوان مماثل على دول الجوار المغاربي المنكشفة على اثر ثورات الربيع العربي[35]. أتى القرار الفرنسي نتيجة محاولات الحركات الاسلامية فرض واقع جديد تمثل في الزحف جنوبا باتجاه باماكو، وهو ما يعني السيطرة بشكل كامل على مالي بل على دول الجوار بالكامل، وهو الامر الذي دفع دول غرب إفريقيا المعروفة باسم إيكواس و تضم 15 دولة للانخراط في الحملة الفرنسية[36] . كما كانت الدول المغاربية بدورها قد ساندت الحملة

وقد أثرت هذه الحملة على الجزائر و موريتانيا بإعلان كتيبة الموقعون بالدم لزعيمها المختار بن مختار عن احتجازها لرعايا غربيين في مجمع عين أم الناس لإنتاج الغاز بالقرب من الحدود الليبية في بداية عام 2013 ، حيث أفرزت حصيلة تحرير رهائن المقدر عددهم ب 685 عاملا جزائريا و 107 اجانب من النخبة العسكرية الجزائرية على قتل 32 إرهابيا من جنسيات مختلفة علاوة على 23 رهينة[37] . و هو ما يؤكد أن جماعات "

القاعدة في المغرب الاسلامي" التي تنشط في منطقة الصحراء الكبرى و الساحل لا تقوم فقط بالأعمال الارهابية ، وإنما تشارك في كل أشكال الاتجار غير المشروع و اللصوصية و الجريمة المنظمة التي تتجلى في الهجمات ضد الاهداف العسكرية و المدنية ، و كذلك خطف الرهائن ولا شك أن جماعات من هذا النوع تشكل خطرا دائما لذلك تحث حكومات الدول الأوروبية رعاياها بتجنب منطقة الصحراء الكبرى[38].

إن ظهور هذا النوع من الجماعات الصغيرة التي تتمتع بحركية عالية و قدرة على التدمير بغض النظر على كمها العددي يقتضي تعاونا أمنيا بما في ذلك التكامل العسكري بين الدول المغاربية ، اما التعاون الدولي كالذي تقوم به فرنسا لتكوين وحدات متخصصة في الجيش الموريتاني أو الليبي فلا يستطيع وحده تعويض العجز المغاربي[39]. و حتى و إن نجحت الدولة الفرنسية في القضاء على ذلك الكيان الارهابي في شمال مالي .

وقد دفعت أحداث العنف في دول الربيع المغاربية الآلاف من راعياها التوجه إلى الجزائر ، و الاقامة فيها بطريقة غير قانونية وقد اعتمدت السلطات الجزائرية منذ بداية عام 2013 طريقة جديدة للتعامل مع المهاجرين السريين القادمين من بلدان الربيع العربي ، حيث أنه بعد توقيف المواطن العربي من طرف الامن أو الدرك يحال إلى العدالة التي تمنحه وثيقة للعودة إلى بلده ولكن من دون أن تتضمن مدلولا يلزمه المغادرة[40].

و تشكل لمبيدوزا التي تبلغ مساحتها 20 كيلو متر مربعا و تبعد أقل من مئة كيلو متر عن سواحل دول الاتحاد المغاربي ، البوابة الاساسية لدخول أوروبا بالنسبة للمهاجرين القادمين من تونس و ليبيا ، وفي سنة 2011 وصل إلى هذه الجزيرة نحو 50 ألف مهاجر من بلدان جنوب الصحراء الإفريقية في خضم ثورات الربيع العربي ومنذ بداية 2012 شهد قدوم المهاجرين من شمال إفريقيا تراجعا كبيرا حتى و ان وصل إلى اكثر من 7000 شخص، على متن زوارق خشبية متداعية وغالبا ما يلقى هؤلاء المهاجرين حتفهم غرقا[41].

لم تتبلور شراكة مغاربية أوروبية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير شرعية بعد تزايدها على اثر ثورات الربيع العربي، بل اكتفى الاتحاد الاوروبي بإرغام اسبانيا وايطاليا بالقيام بدور الشرطي لمواجهتها، ولعل عدم امتلاك أوروبا موقف مشترك تجاه الهجرة يعود لأن هذه المشكلة ليست ذات طابع اقتصادي فقط، وليست ناتجة عن الحاجة للبحث عن العمل، فهناك أسباب أخرى وعوامل أكثر تعقيدا ذات طابع اجتماعي وثقافي. والإنجذاب نحو

عالم يعتقد أنه الأفضل، فالصور المؤلمة للمعتقلين والموقوفين في الجزيراس أو لامبيدوزا هي دائما ذات الصور وجوه منكوبين و محبطين .

الخاتمة

من المؤكد أن دول المنطقة المغاربية ستكون أكثر قوة في مواجهة تحدي الهجرة، لو كان الاتحاد المغاربي موجودا حقا، حيث يحتاج اتحاد المغرب العربي إلى تبني استراتيجيات شاملة في مختلف المجالات ، خصوصا بعدما آلت إليه الأوضاع على إثر ثورات الربيع العربي،اذ بات الإصلاح السياسي ضرورة ملحة لتفعيل الإتحاد المغاربي .

يتحقق هذا الإصلاح باعتماد الديمقراطية الحقيقية، كي تشكل الديمقراطية نسقا ثقافيا أصيلا في المجتمع المغاربي، تتمفصل حوله كل الممارسات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والإتجاهات الفكرية، فتجذر الثقافة الديمقراطية يبقى يمثل الحصن المنيع لأي ارتدادات إيديولوجية، كما أنها تظل الرادع لأي محاولة للتراجع عن المكتسبات الإجتماعية والسياسية التي بوسع الإتحاد أن يحققها في المستقبل.

و بالموازاة مع ذلك يتم تبني مخططات ثقافية و إعلامية معاصرة في التكتل، و كذلك مراجعة النصوص القانونية وتحيينها ، فالواقع أثبت أن معظم تلك النصوص بما فيها العديد من الاتفاقيات المبرمة والخاصة بمكافحة الهجرة السرية قد تجاوزها الزمن، و عليه يتطلب الأمر النظر فيها وذلك بتلافي النقائص و الثغر. انطلاقا من حق الأفراد في الانتقال المكفول في المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية ، مع الاخذ بعين الاعتبار حق الدولة في بسط قوانينها على اقليمها ومنع كل من لا ترغب في الدخول اليها.

الهوامش:

1- راجع دراسة جيهان لغماري السنوسي: " التجربة الإقتصادية في تونس ريادة مغاربية و إعتراف دولي". في كتاب بن علي الطريق الثالث. إعداد و إشراف علي قاسم و مختار الدبابي. دار العرب العالمية لصحافة و النشر. لندن 2009. 62.

2- راجع دراسة جيهان لغماري السنوسي : المرجع نفسه. ص 52.

3- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين : " معوقات التكامل المغاربي دراسة تحليلية". مجلة دراسات إستراتيجية. مركز البصيرة (الجزائر). العدد التاسع. 2006.ص101

4- المغرب العربي في مفترق الشركات .الندوة السابعة حول التعاون المغاربي الإفريقي و تفعيل آلياته التقرير. التوصيات. الوثائق الأمانة العامة. مركز جامعة الدول العربية. تونس .01-2008/04/15.ص 13.

5- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين: المذكورة سابقا. ص 100.

6- المغرب العربي في مفترق شركات .الندوة السابعة. المرجع السابقً. ص 10.

7- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين: المذكورة سابقا. ص 101.
8- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين: المذكورة سابقا. ص 100.
9- راجع مداخلة مصطفى الصالحين الهوني: في الندوة السادسة. المغرب العربي في مفترق شركات. المرجع السابق.ص 42
10- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين: المرجع السابق. ص 102.
11- راجع دراسة جيهان لغماري السنوسي: المذكور سابقًا.ص 61.
12- راجع دراسة خالد خميس:" نحو إستراتيجية شاملة لتحقيق تنمية إجتماعية في دول إتحاد المغرب العربي". في مجلة الجامعة المغاربية (طرابلس). العدد الخامس. السنة الثالثة. 2008. ص 62.
13- راجع دراسة خالد خميس:" نحو إستراتيجية شاملة لتحقيق تنمية إجتماعية في دول إتحاد المغرب العربي". في مجلة الجامعة المغاربية (طرابلس). المذكور سابقا. ص 62.
14- مهدي تاج:" تقرير مشروع المغرب العربي: فرصة التحول الديمقراطي". مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة. 2012. ص 08.
15- راجع مداخلة الحبيب بن يحي:" تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح إتحاد المغرب العربي". في الندوة السادسة للمغرب العربي في مفترق الشركات التقرير. التوصيات. الوثائق. الأمانة العامة. مركز جامعة الدول العربية. تونس 2007/05/31.. ص 36.
16- "سؤال الثقافة الأمازيغية من مكتسبات الإعتراف إلى تحديات الترسيم". صحيفة بيان اليوم (المغرب). العدد 6311. بتاريخ 2011/07/28. ص 03.
17- راجع مقال حسين مجذوبي:" أمازيغ المغرب العربي يعقدون مؤتمرهم الثالث بالناضور بعد تجربتين في إسبانيا و فرنسا". في صحيفة القدس العربي (لندن). العدد 5037. بتاريخ 2005/08/05. ص 07.
18- راجع مقال حسين مجذوبي : المرجع نفسه. ص 07.
19- لمزيد من التفاصيل حول أماكن توزيع الأمازيغ و لهجاتهم راجع:
Henri Basset : Le berbere et sa langue. Belles- lettres. .Alger. 2012. P. P62-67

20- راجع مقال عبد الله حتوس:" لماذا ترسيم اللغة الأمازيغية في الدستور ديمقراطية". في صحيفة بيان اليوم (المغرب).العدد 6231. بتاريخ 2011/04/24. ص 06.
21- راجع مداخلة الحبيب بن يحي: " تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح إتحاد المغرب العربي". المذكورة سابقا. ص 35.
22- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين: المذكورة سابقًا. ص 93.
23- راجع دراسة لعجال أعجال محمد لمين : المرجع السابق.ص93.
24- راجع مداخلة الحبيب بن يحي:" تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح إتحاد المغرب العربي". المذكورة سابقا. ص 35.
25- راجع مداخلة الحبيب بن يحي:" تفعيل العمل المغاربي المشترك و تسريع وتيرة بناء صرح إتحاد المغرب العربي". المذكورة سابقا. ص 35.
26- الأخضر عمر الدهيمي:التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير مشروعة . دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية الرياض. 2010. ص 19.
27- الأخضر عمر الدهيمي:المرجع نفسه. ص 19 .
28- المرجع نفسه. ص 13.
29- ANNE Thouzet et autres : historie, géographie le monde d'aujourd'hui, boréal éditions, Rosny, sous-bois, la France, 2003, P 158
30- SLEMNIA BEN DAOUD : HARAGAS ces eternels incompris. Editions EL MARIFA. Alger. 2008. P. 120-121.
31- لأخضر عمر الدهيمي: المرجع السابق. ص 23.
32- المرجع نفسه. ص 24.
33- عبد الصمد الزعلي:" اتهامات اسبانية للمغرب بتوقيف مراقبة الحدود و التقصير في منع تسلل المهاجرين". في صحيفة المساء (المغرب). في :2015/02/10. العدد 7843.ص03.
34- عبد السلام بغدادي : الجماعات العربية في افريقيا . دراسة في أوضاع الجاليات و الاقليات العربية في افريقيا جنوب الصحراء . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2005 . ص 456 .

35- مادي إبراهيم كانتي : " التدخل العسكري في مالي " . في مجلة أفاق إفريقية (القاهرة) الهيئة العامة للاستعلامات. المجلد 11 . العدد 38 . . ص 111 - 213

36- الدراسة نفسها . ص 111 – 112 .

37- مسعود هدنة و مصطفى زارو : " الجزائر تعلن انتهاء عملية عين ام الناس بمقتل 23 رهينة و 32 مسلحا". على الموقع الالكتروني: العربية نت تاريخ الزيارة2018/10/10. متاح على الرابط : http://www.alarabiya.net/articles/2013/01/18/261141.htm

38- مصطفى المرابط و آخرون : تكلفة عدم إنجاز الاتحاد المغاربي . الدار العربية للعلوم . بيروت . 2011 . ص 30.

39- المرجع نفسه . ص 31 .

40- راجع مادة: " 5 ألاف رعية عربية " حراق " بالجزائر معظمهم من بلدان الربيع العربي تاريخ الزيارة2018/10/15. على الموقع الالكتروني. البلاد نت.. متاح على الرابط: www.elbilad.net/articles/detail/tutre=5رعية-عربي-الجزائر.

41- راجع مادة:" غريق و عشرات المفقودين بين مهاجرين تونسيين قبالة سواحل إيطاليا " تاريخ الزيارة 2018/10/16 .متاح على الموقع الالكتروني. Fronc24 . 0 . http://www.france24.com/ar/20/20120908تونس-ايطاليا-مهاجرين-غير-شرعيين